دور وسائل الإعلام في تحقيق اندماج المهاجرين

الباحثة زينب بوعادي
باحثة في الصحافة والإعلام الحديث، سلك الدكتوراه
الأستاذ المشرف مولاي عبد المالك الداودي
كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل، القنيطرة
المغرب

الملخص:

يسلط هذا المقال الضوء على إشكالية اندماج المهاجرين بشكل عام والأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء الذين اختاروا المغرب وجهة ومستقرا لهم بشكل خاص، ويروم تحليل تأثير وسائل الاعلام في تحقيق هذا الاندماج ودورها في محاربة الصور النمطية والوصوم السلبية، وتعميم صورة إيجابية حول هذه الفئة التي باتت تشكل مكونا مهما في المجتمع وجزءا لا يتجزأ منه.

وتحقيقا لهذا الهدف تعتمد الدارسة على منهج وصفي تحليلي حيث تتطرق من جهة أولى إلى واقع الهجرة في المغرب والسياسة الوطنية للهجرة واللجوء باعتبارها خطوة مهمة ومتقدمة أساسها البعد الإنساني وتنبني على مقاربة إدماجية وحقوقية، ومن جهة أخرى يتطرق المقال إلى مظاهر اندماج المهاجرين ضمن مكونات البلد المضيف والعراقيل والتحديات التي تحول دون ذلك، ليعالج في الختام دور الاعلام كمؤسسة فاعلة في القضايا المجتمعية ومؤثرة في الرأي العام، من خلال فهم ودراسة مدى مواكبة الإنتاج الإعلامي وتنزيله لمضامين الاستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي اعتمدها المغرب في هذا المجال.

الكلمات المفاتيح: المهاجر، وسائل الإعلام، الاندماج، المقاربة الإنسانية

Abstract:

This article sheds light on the issue of the integration of migrants in general, and sub-Saharan Africans who have chosen Morocco as their destination and residence in particular. It aims to analyze the impact of media in achieving this integration, its role in combating stereotypes and negative stigmas, and in promoting a positive image of this group, which has become an important component of society and an integral part of it.

To achieve this goal, the study relies on a descriptive-analytical approach. It firstly addresses the reality of migration in Morocco and the national migration and asylum policy, considering it an important and advanced step based on a humanitarian dimension and built on an integrative and rights-based approach. On the other hand, the article discusses the aspects of migrants' integration within the components of the host country, the obstacles, and challenges that hinder this process. Finally, it addresses the role of the media as an effective institution in social issues and influential in public opinion, through understanding and studying the extent to which media production keeps pace with and implements the contents of the national migration and asylum strategy adopted by Morocco in this field.

Key words: Migrants, media, integration, Humanistic approach

مقدمة:

الهجرة ظاهرة مألوفة عبر التاريخ البشري، بل إن طبيعة بعض الهجرات هي التي شكلت معالم عاملنا الراهن[1]، ذلك أنه في القدم كان الإنسان يهاجر من مكان لآخر دون حواجز وحدود، غير أن الظاهرة تراجعت مع ظهور الدولة الحديثة التي وضعت قوانين تمنع تجاوز حدود وسيادة الدولة عن طريق فرض التأشيرات ومراقبة الحدود، لتظهر بذلك الهجرة النظامية أو الشرعية وغير النظامية أو غير الشرعية.

وخلال العقود الأخيرة، شهدت منطقة شمال إفريقيا حركات سكانية كثيفة وتنقلات متدفقة نحوها بسبب عدة عوامل الدفع والجذب، لتصبح اليوم قبلة للمهاجرين بعد أن كانت مصدرا لها لسنوات ونقطة عبور نحو أوروبا لسنوات أخرى.

وبناء على ذلك أصبح المغرب نقطة جذب ومسارا مغريا للمهاجرين الأفارقة وفاعلا أساسيا في التفاعلات الدولية التي تهتم بموضوع الهجرة واللجوء.

فيجد بذلك المغرب نفسه أمام معادلة صعبة الحل، تتأرجح به بين تحقيق التوازن بين التزاماته بواجبه اتجاه المهاجر دوليا واحترامه للمواثيق والقوانين الدولية التي تنص على تسوية الوضعية القانونية لهذه الفئة وبين رهان الاندماج الاجتماعي والثقافي.

ونرى اليوم في مختلف مدن المملكة نماذج لشباب أفارقة قدموا إلى المغرب قصد الاستقرار بحثا عن حياة أفضل لهم ولأسرهم، وآخرين جاؤوا بغرض الدراسة فقط أو بنية العبور إلى الضفة الشمالية للمتوسط، لكنهم فضلوا البقاء بالمغرب بعدما وقفوا على الفرص التي يوفرها لهم سواء على مستوى الحماية القانونية والحقوقية أو على مستوى تيسير عملية اندماجهم الاقتصادي والاجتماعي.

من جهة أخرى وباعتبار أن المهاجر هو أهم حلقة في هذه الحركية الإنسانية فهو في بحث دائم ومتواصل عن إمكانيات تثبيت مكانته وموقعه في أرض الاستقبال الجديدة والغريبة على أرضه الأصلية، ونظرا لكون الهجرة ظاهرة مجتمعية فهي تهم المجتمع بأكمله وبمختلف مؤسساته الإدارية والقانونية والاقتصادية والإعلامية.

وبتسليط الضوء على الإعلام، نجد أنه بالإضافة إلى الأدوار النمطية التي يقوم بها، من جمع وتغطية ونشر الأخبار والمعلومات التي تهم مختلف المجالات والمواضيع، فهو أيضا يلعب دورا رئيسيا يتمثل في المساهمة في تحقيق اندماج الأفراد المهاجرين عن طريق إعطاءهم فرصة للتعبير عن وضعهم والإصغاء لهم وتسهيل إيصال أصواتهم، وإشراكهم في النقاش الدائر حول سياسات الهجرة في الدول المستقبلة لهم، لأن أفضل من بإمكانه تقديم صورة إيجابية عن الهجرة هو المهاجر نفسه.

الإشكالية:

الإشكالية المركزية لهذا المقال تتمثل أساسا في سؤال:

أي دور يلعبه الإعلام في تحقيق اندماج المهاجرين داخل مجتمعات البلدان المستقبلة؟

التسؤلات:

هل ساعدت وسائل الإعلام في تسهيل عملية إدماج المهاجرين في المجتمع أم أنها ضيقت الخناق عليه وزادت من حدته؟ ما تأثير الصور النمطية والمعالجة الاعلامية على مسار اندماج المهاجرين وحياتهم داخل المجتمع المغربي؟

الفرضيات:

-الفرضية 1: وسائل الاعلام تساهم في اندماج المهاجرين داخل المجتمع.

-الفرضية 2: وسائل الاعلام تدفع إلى تهميش المهاجرين وعزلهم مجتمعيا.

الأهمية:

تتميز دراسة ظاهرة الهجرة بأهمية بالغة حيث تتمتع أولا بخصوصية الظاهرة وتميزها بالتعقيد والتشابك والتداخل بين المجالات والمقاربات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها كما أنها توصف بالدينامية وبالتغير المستمر نظرا لتغير السياق الزمني والمكاني وعدم قابلية تعميم نتائجها بشكل سهل.

وتتبرز أهمية المقال أيضا في تحديد فعالية الاعلام في جعل المهاجر جزءا من المجتمع وابعاده عن كل أشكال التمييز والعزل والتهميش بانتشار وتبيين تأثير الاعلام في تغيير الأفكار النمطية والوصوم السلبية المرتبطة بالمهاجر.

المنهج:

يعتمد المقال منهجا وصفيا وتحليليا من خلال ابراز دور التغطية الإعلامية لقضية الهجرة في اندماج المهاجرين داخل الأوطان المضيفة وكيفية جعل الاعلام أداة فعالة تساهم في الادماج لا نشر الكراهية والترهيب وبالتالي تهميش المهاجر وعزله خارج إطار المجتمع.

أولا- واقع الهجرة في المغرب

لا يمكن إنكار أن انعكاس نتائج ظاهرة الهجرة يخلف آثارا على مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث أنه من الصعب تقديم تعريف دقيق ووحيد للهجرة، نظرا لتداخل عدة قضايا وزوايا معالجة مركبة تدور جميعها في فلك حركية الفرد، فنجد الجانب الاجتماعي حاضرا كما هو حال الاقتصادي والسياسي والثقافي وغيرهم. غير أنه تم الاجماع على أنها ظاهرة كونية أسهمت في تحقيق التفاعل والتلاقح بين الحضارات والثقافات وعرفت في العقود الأخيرة تحولات متسارعة في ديناميتها وأشكالها مما جعل منها قضية تتسم بأهمية ومقاربة خاصتين.

"ليست الهجرة ظاهرة حديثة، بل إنها أخذت في التسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتتحول اليوم إلى جزء لا يتجزأ من عملية التكامل الدولي. وباتت أشكال الهجرة تعبر عن التغيرات التي حصلت على مستوى العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية بين البلدان"2 ،مما يجعل من الهجرة ظاهرة شهدت -ولا تزال- نقاشا منهجيا مستفيضا ومحتدما بين العديد من المدارس والتخصصات، وتستفز الباحثين من كل المشارب العلمية والحقول المعرفية، ويمكن تعريفها عموما بكونها حركة انتقال الشخص من مكان لآخر قصد إيجاد حياة أفضل اجتماعيا وأمنيا واقتصاديا.

تحول المغرب من بلد مصدر إلى بلد مضيف:

أصبح المغرب بفعل موقعه الذي يفصله عن أوربا بأربعة عشر كيلومتر فقط، مكانا مغريا للمهاجرين الراغبين في إتمام الرحلة نحو الحلم الأوروبي هروبا من البطالة والفقر والحروب أو بهدف تحسين ظروف العيش والحصول الواسع النطاق على الخدمات الاجتماعية.

ينضاف ذلك إلى التفاعل الحضاري والحركية الهجروية القائمة بين المغرب وافريقيا والتي هي نتيجة تراكم عدة أسباب وعوامل، من بينها ما تتميز به العلاقات بين الطرفين من تعددية وتنوع، حيث نجد أنها تستند على الانتماء الديني العميق والعلاقات الروحية.3

وبالإضافة إلى العلاقات السياسية والاقتصادية التي تربط بين المغرب وإفريقيا، فإن العلاقة الجامعة بين الطرفين تستند أيضا إلى ميراث تاريخي، حيث نجد أن المغرب وإفريقيا ارتبطا عبر الزمن بعلاقات روحية ودينية متميزة كان لها الدور الكبير في حدوث تراكم وتفاعل حضاري بينهما[4].

وبناء على ماسبق، شهدت أعداد المهاجرين غير النظاميين القادمين من افريقيا جنوب الصحراء نحو المغرب ارتفاعا في السنوات الأخيرة، غير أن تقديم هذا المعطى بشكل دقيق صعب للغاية نظرا للطبيعة غير القانونية وغير الرسمية للظاهرة، ووفق تقدير لوزارة الداخلية يتراوح عدد المهاجرين المقيمين بشكل غير قانوني فوق التراب الوطني ما بين 25000 و40000 شخصا، أغلبهم من دول جنوب الصحراء الكبرى.5

كما أن إحصاء سنة 2014 الذي أنجزته المفوضية العليا للتخطيط خلص إلى أن عدد الأجانب المقيمين بالمغرب يصل إلى حوالي 84001 من إجمالي عدد السكان المقدر بـ 33.760.000، أي ما يمثل نسبة 0.25% من مجموع الساكنة، بعد أن كان عدد الأجانب بالمغرب نحو 51 ألف سنة 2004، وهو ما يمثل نموا إجماليا بلغ 63.3% خلال الفترة ما بين 2004 و2014 وتشير المعطيات الرسمية التي قدمتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة إلى أن عدد الأجانب بالمغرب بلغ 101.200 سنة 2017 أي ما يمثل حوالي 0,3 في المائة من ساكنة المغرب.6

يمكن تقسيم المشهد الهجروي غير النظامي بالمغرب إلى مرحلتين من الزمن، تتمثل الأولى في بدايات تسعينيات القرن الماضي 1990 والتي تميزت باعتبار المغرب نقطة عبور للمهاجرين نحو الضفة الشمالية من المتوسط، فبعد تشديد الرقابة على الحدود الأوروبية وسياسات ترحيل المهاجرين غير النظاميين ومكافحة ظاهرة التشغيل غير القانوني والتنسيق الدولي في هذا المجال، بدأ المهاجرون في البحث عن مسالك وطرق بديلة، فكان المغرب أيسرها بحكم قربه الجغرافي من الهدف المرصود، فهو يقع بين حافتي قارتين ويقدم سبيلين للوصول إلى الضفة الأخرى هما مضيق جبل طارق وجزر الكناري.

أما المرحلة الثانية فتُستهل من بداية الألفية الثالثة سنة 2000 حيث أصبح المغرب بلد استقرار وبقاء دائم، فنتيجة صرامة وتشديد الرقابة الحدودية أكثر فأكثر من طرف دول الشمال، أصبح العبور إليها حلما صعب التحقيق في أعين المهاجرين، إضافة إلى عقد اتفاقيات تعاون مع دول الجنوب ومنها المغرب في مجال مكافحة الهجرة غير النظامية.

ثانيا: المغرب وتحدي إدماج المهاجرين:

فور وصول المهاجر إلى بلد المقصد، ينتابه إحساس الغربة والوحشة، فبعد أن عاش كل حياته في منطقته الأصلية مع أناس يعرفهم ويعرفونه، يجد نفسه بعد ذلك أمام حشد مختلف من الناس بلغة وثقافة وإيديولوجية وأنماط حياة مختلفة كما أن نظرة الآخرين إليه قد تنزاح أحيانا إلى الحذر والريبة وأخذ الحيطة باعتباره شخصا مجهولا بالنسبة لهم، كل هذا قد يؤدي به إلى صراع داخلي وتيه واضطراب يعيق كل أشكال اندماجه داخل المجتمع الجديد.

ويمكن تعريف الاندماج على أنه العملية التي من خلالها يلتزم المهاجرون بمعايير وثقافة الفئة الغالبة داخل المجتمع المضيف، من جانبها تعتبر الباحثة Shnapper الاندماج بمثابة الصيرورة التي يتلقن من خلالها المهاجرون كيفية وطريقة الانخراط في الحياة

الاجتماعية للبلدان المستقبلة.[7] أما المجتمع المندمج فهو الذي يتناسى فيه الأفراد أنفسهم او مصالحهم الخاصة مركزين ومنكبين على الاهتمام بالمصالح الجماعية لكافة الأفراد.[8]

فلحظة قدومه، يحمل المهاجر معه عادات وتقاليد وايديولوجيات وأعراف وممارسات ونظام أخلاقي وثقافي مختلف عن ما يميز المجتمع المهاجَر إليه، الشيء الذي يضعه أمام تحدي ورهان الاندماج والتعايش والبحث عن ما هو مشترك إن وجد، أو التنازل أحيانا عن ما يشكل اختلافا شادا ومتطرفا. غير أن هذا لا يعني الذوبان والانصهار الكلي الذي يؤدي إلى تغييب خلفية المهاجر وطمس هويته الثقافية فالمهاجر في الأول والأخير يبقى من وجهة نظر بارك إنسانا مهما لأنه أداة نقل ثقافة وجزء من كل الوجود الإنساني الذي سبقه.[9]

السياسة الوطنية للهجرة واللجوء

تقوم المملكة المغربية بجهود كبيرة للتنسيق مع مختلف الفاعلين الاقليميين والدوليين قصد إيجاد حلول توازن بين حقها في حماية حدودها من جانب، واحترام حقوق المهاجرين من جانب آخر، فبعد أن عرف المغرب منذ عدة سنوات تدفقا مهما للمهاجرين الأفارقة المنحدرين من جنوب الصحراء والذين يتفاقم عددهم يوما بعد يوم، جاء القرار الملكي الذي أكد على ضرورة وإلزامية إعداد سياسة جديدة للهجرة واللجوء تهدف إلى إدماج المهاجرين على المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وفي إطار السياسة الجديدة للهجرة التي تبناها المغرب، اتخذت الحكومة إجراءات قانونية نذكر منها تعديل بعض القوانين القطاعية ذات الصلة بحقوق المهاجرين كمدونة الشغل وقانون الجنسية والاستفادة من الضمان الاجتماعي وتأسيس الجمعيات وغيرها بغية جعلها أكثر انسجاما مع المواثيق الدولية المصادق عليها من طرف المغرب.

سنة 2013 تبنى المغرب استراتيجية وطنية جديدة في مجال الهجرة واللجوء–الهدف منها أساسا هو تحقيق إدماج المهاجرين وتيسير ولوج أسرهم للخدمات الضرورية، وتدبير دخولهم إلى أرض الوطن في إطار مقاربة إنسانية تحمي حقوقهم وكرامتهم وتغيير النظرة النمطية اتجاههم كما تفتح المجال من أجل تقنين الوضعية الإدارية للمهاجرين وضمان حقوق وحريات المهاجرين، وأبنائهم في التعليم والشغل والصحة والسكن، متجاوزا بذلك المقاربة الأمنية إلى مراقبة إنسانية إدماجية وحقوقية، تنبني على سياسة شاملة ومنسجمة أساسها البعد الإنساني والحقوقي تضمنت حملتين استثنائيتين لتسوية وضعية المهاجرين غير النظاميين على إثرهما تمت تسوية وضعية 50.000 مهاجر كحصيلة لأربع سنوات من الاستراتيجية.

وقد تمت عملية التسوية عبر مرحلتين وتم تخصيص مكاتب لتسوية وضعية المهاجرين منتشرة في مختلف عمالات وأقاليم البلاد قصد استقبال طلبات المهاجرين المقيمين بالمغرب بصفة غير قانونية وذلك على الشكل التالي:

المرحلة الأولى امتدت زمنيا من فاتح يناير إلى غاية 31 دجنبر من سنة 2014 وشهدت هذه المرحلة تسوية 23.096 طلبا من أصل 27.649 طلبا تم تلقيهم في إطار هذه العملية، أي بنسبة 65 %من مجموع الطلبات التي تم تقديمها.

أما المرحلة الثانية فقد أعطى جلالة الملك تعليماته السامية من أجل إطلاقها الفوري في 12 من دجنبر 2016 لإدماج الأشخاص في وضعية غير قانونية، وبناء على ذلك حظي 20.000 طلب بالموافقة من أصل 28.400 طلب تسوية. 10

وكحصيلة فقد مكنت العمليتان خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2018 من تسوية وضعية قرابة خمسين ألف مهاجر ولاجئ، قُبل منهم ثلاثة وأربعون ألف طلب اعتمادا على محددات أعطت الأولوية للمهاجرين الذين يتوفرون على عقود عمل سارية

لعامين على الأقل، والذين عاشوا في المغرب لخمس سنوات أو أكثر، إضافة إلى معايير أخرى سنتها الدورية المشتركة التي صدرت عن وزير الداخلية والوزير المكلف بقطاع الهجرة، كالأجانب المصابين بأمراض مزمنة، والمتزوجين من مغاربة أو مقيمين بصفة قانونية بالمغرب[11].

أثمرت السياسة الوطنية للهجرة واللجوء عدة نتائج كانت محط إشادات دولية بمجهودات المغرب، وفي هذا الباب نجد أن المغرب حاول احتواء الظاهرة عن طريق إدماج هذه الفئة ضمن النسيج المجتمعي للبلاد سواء على مستوى الدراسة، الشغل، التكوين المهني، التطبيب...

برنامج التربية والثقافة: يهدف من خلال 12 عملية، إلى تيسير وضمان الحق في التربية والتعليم النظامي وغير النظامي لجميع أبناء وبنات المهاجرين المتواجدين في المغرب واستفادتهم من نفس حقوق المواطنين المغاربة ونشر قيم التسامح والتنوع الثقافي والتكوين في اللغات والثقافات المغربية.

برنامج الصحة: بهدف ضمان ولوج المهاجرين واللاجئين الى العلاج بنفس الشروط المتوفرة للمغاربة، وتنسيق عمل الجمعيات في مجال الصحة، عملت وزارة الصحة مع مجموعة من الشركاء على تنظيم حملات إعلامية وتحسيسية لفائدة هذه الفئة بخصوص الحق في الولوج للخدمات الصحية بالنسبة للجميع وتعيين 75 مساعدا اجتماعيا يعملون في مستشفيات في مختلف ربوع المملكة لتقديم المساعدة للمهاجرين عند الحاجة، إضافة إلى برامج التلقيح للأطفال ومراقبة الحمل والولادة ومحاربة داء السل والكشوفات الطبية وغيرها.

برنامج التشغيل: يهدف إلى تيسير ولوج المهاجرين النظاميين إلى سوق الشغل وتشجيعهم على خلق المقاولات عن طريق التشغيل الذاتي مثلا والمواكبة المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لإنعاش الشغل الكفاءات في إطار برنامج المقاول الذاتي.

برنامج الشباب والترفيه: قصد إدماج المهاجرين بشكل إيجابي في البرامج الرياضية والترفيهية الموجهة للشباب وتطوير التنوع الثقافي، ومن بين السبل التي سخرت لذلك نذكر برنامج المخيمات الصيفية بتعاون مع وزارة الشباب والرياضة وجمعيات المجتمع المدني.

برنامج السكن: يهدف هذا البرنامج، من خلال عمليتين، إلى تشجيع الحق في السكن للمهاجرين الشرعيين واللاجئين، وفق نفس الشروط المتوفرة للمغاربة.

برنامج التكوين المهني: يهدف هذا البرنامج إلى ضمان ولوج المهاجرين للتكوين المهني، وتسيير اندماجهم مهنيا.

تحديات إدماج المهاجرين:

يمكن اعتبار ظاهرة الهجرة أنها علاقة الأنا كمواطن مستقبل والآخر كمهاجر وافد، مع وجود اختلافات دينية، اثنية، لغوية، وثقافية... وبالتالي فاندماج هذين الطرفين في مكون واحد منسجم يشكل تحديا أمام الدول التي تشهد دينامية وحركية هجروية.

ورد في لسان العرب لابن منظور فعل ''دمج يدمج دموجا''، بمعنى دخل في الشيء واستحكم فيه، اندمج الشيء وأدمج ''دخل في الشيء واستحكم فيه''.أما اصطلاحا فيوحي الاندماج الى السيرورة الإثنولوجية التي تخلق بين الشخص أو مجموعة من الأشخاص نوعا من التقارب ، عن طريق تبني قيم وقواعد تنبني على شرطين : إرادة الانسان ورغبته الشخصية واستعداده الطوعي إلى الاندماج ثم القدرة الاندماجية للمجتمع عبر احترام اختلاف الأشخاص.[12]

تواجد المهاجر في بيئة جديدة يحتمل حدوث فرضيتين اثنتين، إما القبول الاجتماعي أو الاستبعاد والتهميش، وغالبا ما ينبني الموقف نتيجة ممارسات المهاجر وتصرفاته، فاختلاف المهاجر من حيث لغته أولونه وثقافته يخلق انحرافا عن السياق المجتمعي السائد يصل إلى درجة استبعاده من الفضاء العام، كما يجعل منه خطرا محتملا، في المقابل نجد أن رغبته في التعايش وإظهاره لذلك في معاملاته مع المواطنين وتنازله أحيانا عن جزء من ثقافته المختلفة يسهل عملية اندماجه وقبوله من طرف المجتمع.

ومن أبرز التحديات التي تحول دون تحقيق غاية الاندماج نجد تحدي التواصل واللغة وهما من بين أبرز المسببات التي تعيق عملية الاندماج نجد اللغة التي تختلف عن لغة بلد المقصد، فأغلبية المهاجرين المنحدرين من بلدان افريقيا جنوب الصحراء لا يتحدثون اللغة العربية، ولا يتقنون اللغتين الفرنسية والانجليزية، فيصعب التخاطب بينهم وبين المواطنين المغاربة، فتتفاقم حدة معاناتهم في الاندماج الاجتماعي ووصولهم إلى الخدمات الأساسية من تطبيب وتشغيل وغيرهما...

وعموما يمكن القول إن ظاهرة الهجرة تؤدي إلى بروز عدة لغات مختلفة، نظرا لتعدد أصول وجنسيات المهاجرين الوافدين نحو بلد المهجر، وقد يشكل هذا العامل أحيانا تحديا من تحديات التواصل والاندماج، فتصبح الساكنة الأصلية غير قادرة على فهم واستيعاب ما يريد المهاجر إيصاله والعكس صحيح، مما يدفع بهذا الأخير إلى استعمال لغة الإشارة التي تفقد في الغالب معنى الرسالة أو يتجهون نحو تعلم الكلمات والجمل الأكثر تداولا.

نقف أيضا عند تحدي العنصرية، فالمهاجر يحس دائما بأنه غريب عن السكان الأصليين لبلد الاستقبال، مما ينتج عنه إحساس بالدونية والتهميش، والذي قد يتطور إلى سخرية وإقصاء متعمد ناتج عن عدم تقبل الاختلاف. ومن مظاهر العنصرية استعمال بعض المصطلحات كعزي أو أسود الدالتان عن لون البشرة المقرون بالعبيد أو التصور المنتشر بأن المهاجر يستغل خدمات وخيرات الوطن ويستفيد منها بدل المواطن الأصلي دون مقابل ودون مساهمة فعالة في المجتمع.

كما يعاني المهاجر من أزمة الهوية الثقافية أو ما يسميه عبد المالك صياد بالغياب المزدوج فلا هو حاضر في بلده الأصلي ولا هو حاضر في بلد الاستقبال، فيصبح مشتتا بين هويتين مختلفتين باحثا عن قواسم مشتركة تحقق له شيئا من الاندماج على المستوى الثقافي انطلاقا من اللباس والأكل والموسيقى والاحتفالات...

إن اندماج المهاجر الافريقي المنحدر من جنوب الصحراء والذي اختار المغرب مستقرا له، يطرح عدة تساؤلات حول التمثلات الاجتماعية التي تتشكل اتجاه هذا الشخص الوافد الغريب والمختلف داخل مجتمع يتميز بثقافة ولغة وعادات لا تشبه ما اعتاد عليه في وطنه الأم، فهو يتحول من وسط اجتماعي مألوف إلى آخر غامض وغير واضح، الشيء الذي قد يثير عدة تناقضات نفسية وثقافية وكذا على مستوى الهوية.

ثالثا–دور الاعلام في تحقيق عملية اندماج المهاجرين:

شهدت المعالجة الإعلامية لهذه القضية حركية إيجابية على المستوى الكمي والعددي بفضل النهضة التكنولوجية التي عرفتها وسائل الإعلام السمعي البصري من جهة وبفضل الأهمية التي أولتها الاستراتيجيات الوطنية لهذه القضية الجوهرية ذات البعد الإقليمي والدولي من جهة ثانية.

غير أن الغالب في تغطية الإعلام المغربي لموضوع الهجرة غير الشرعية بالخصوص هو معالجته من زاويته الأمنية. وذلك ناتج أساسا عن اعتماد المصادر الأمنية بكثرة خاصة فيما يهم عمليات الدهم في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتفكيك شبكات التهريب.

التضليل الإعلامي وتأثيره السلبي على عملية الاندماج:

وسائل الإعلام تلعب دورا حاسما في تشكيل الرأي العام حول قضية الهجرة وتمتاز كما سبق الذكر بتأثير قوي على المواقف والآراء المتشكلة، فالمدة الزمنية المخصصة لطرح قضية الهجرة إعلاميا، والمواضيع المتطرق لها وزوايا المعالجة المختارة، إضافة إلى النبرة المعتمدة أو الصور المرفقة للمقال المكتوب أو التقرير التلفزي ...كلها عوامل ومحددات تؤثر على المواقف المبدئية للمتلقي فإما يتم تمثيل هذه الفئة –فئة المهاجرين– بشكل إيجابي أو بشكل سلبي.

ذلك أن عرض المهاجرين في وسائل الإعلام بشكل متكرر كمصدر للجريمة والعنف يعزز الانطباعات السلبية حول مجتمعات الهجرة، كما أن التركيز على حوادث نادرة الوقوع والتضخيم والمبالغة في التقديرات دون تقديم سياقاتها التي تكون غالبا استثنائية، من شأنه تعميم صور ونماذج نمطية سلبية تصبح لصيقة بالمهاجر في ذهن المتلقي.

إضافة إلى أن تسليط الضوء فقط على قصص الفشل وحصر مجموع المهاجرين في المغرب في الفئة غير النظامية رغم أنها لا تشكل في الواقع الفئة الغالبة، ناهيك عن استخدام لغة منحازة ومسيئة، يعزز التمييز والتحيز والتهميش ويؤدي إلى تشكيل آراء سلبية تجاههم تعتبرهم مجرد عبئ وثقل إضافي وتكرس الإحساس العام السلبي بأن الظاهرة مستفحلة ولا سبيل إلى كبحها في الأمد المنظور.

كما أن النظرة العامة للرأي العام حول موضوع الهجرة تتأثر بالخطاب والمعلومات التي يتم تداولها إعلاميا حول المهاجرين، فتداخل المفاهيم والمصطلحات مثلا يضفي ارتباكا على النقاش المتعلق بالهجرة، فالمهاجر واللاجئ وملتمس اللجوء، مفاهيم لا تحمل نفس المعنى.. وينضاف ذلك الى الأيديولوجيات الثقافية وما تحمله من أفكار قد تكون مغلوطة أحيانا فيزيد الشرخ والتوتر بين المواطنين والمهاجرين الوافدين.

في المقابل، نجد أن تأثير الإعلام المعالِج لقضية الهجرة قد يكون له وقع إيجابي، من خلال إبراز قصص نجاح المهاجرين واندماجهم داخل المجتمع المضيف ومساهمتهم في إثراء التنوع الثقافي والاجتماعي والتقرب من الموضوع عن طريق الالتقاء بالمهاجرين وسماع حكاياتهم ومسارات هجرتهم والدوافع التي أدت بهم لهذا الوضع، لأن المتلقي يستطيع بذلك قياس حدة التجربة والاحساس بها أكثر.

فالتغطية الصحافية المهنية التي تتحلى بالموضوعية في معالجة مسألة الهجرات، وتنجح في تحدي اختيار "المصطلحات" والتوصيفات اللغوية المناسبة لمعالجة الظاهرة كما هي، وفق معادلةٍ توازن بين الكلمة وحمولتها بعيدا عن الإثارة وتأجيج مشاعر الرأي العام أو إثارة مخاوفه، من شأنها نشر قيم التسامح والتعايش بين الناس رغم اختلافاتهم الثقافية واللغوية.

وسائل الإعلام إذن أمام هذا الوضع مدعوة إلى تقديم معالجة موضوعية ومتوازنة لمسألة الهجرة تقوم على معلومات صحيحة ومؤكدة مبنية على خطاب شامل متنوع ومنفتح، مع إعطاء فرصة للمهاجرين للتعبير عن وضعهم والإصغاء لهم وتسهيل وصولهم الى وسائل الإعلام، وإشراكهم في النقاش الدائر حول سياسات الهجرة في الدول المستقبلة لهم، لأن أفضل من بإمكانه تقديم صورة إيجابية عن الهجرة هو المهاجر نفسه.

إن تعديل وتحسين نظرة وسائل الاعلام للمهاجرين سيساهم في تغيير نظرة المواطنين لهذه الفئة وبالتالي سيسهل عملية اندماجهم، كما أن العكس صحيح، فالتركيز على الجوانب والنقاط السلبية خلال المعالجة الإعلامية لقضية الهجرة الوافدة، وتقديمها على أنها

السبب المباشر والوحيد في ارتفاع نسب البطالة بينهم واستنزاف الاقتصاد والضغط على موارد البلاد وتفاقم معدلات الجريمة واتهامهم بها... كلها عوامل تؤدي الى كسر كل أواصر عملية الاندماج وخلق ما يسمى برهاب الأجانب.

أهمية الإعلام المتخصص– اعلام المهاجر–

الاعلام المتخصص هو كل إعلام يقدم مضامين سمعية أو بصرية أو مقروءة تهم جانبا من الجوانب المعرفية وموجه لجمهور نوعي تجمعه سمات متشابهة ومشتركة، ويتميز بكونه يلبي احتياجات جمهوره بجرعات وفيرة كما وكيفا فيتم التعمق أكثر في التيمة التي يعالجها ويمنحها وقتا ومساحة واسعتين.[13]

يعرف الاعلام المتخصص أيضا بأنه التفرغ لمتابعة أدق اهتمامات المتلقي المتخصص حيث أنها تلبي كل حاجياته المعرفية المتعلقة بموضوع التخصص، ويمكن التمييز في التخصص بين الموضوع والجمهور، حيث نجد مثلا اعلام اقتصادي، اعلام سياسي، اعلام رياضي، أو حسب الجمهور كإعلام الطفل، اعلام المرأة، إعلام الطلبة...[14]

ظهر الاعلام المتخصص "كفرع من فروع الدراسات الإعلامية الحديثة، كأحد سمات الاعلام الحديث في عصر المعلومات والمعرفة، وعصر تمكين المواطنين من حقوقهم الاتصالية عملا بمبدأ ديمقراطية الاتصال ونظرية تفتيت الجمهور بما يلبي احتياجات الجماهير ويشبع رغباتهم الاتصالية إلى أقصى درجة مع مراعاة العامل الكمي والكيفي وتنوع الخصائص ومناخ العولمة الذي يسود في كل أرجاء العالم"[15]

إن معالجة ظاهرة الهجرة بشكل متزايد كموضوع راهني، يستدعي توفر عدة شروط وخصائص تضمن الموضوعية والمهنية الصحافية، أولها المعرفة العميقة بقضية الهجرة والفهم الجيد لمكوناتها ولسياقاتها الانسانية والثقافية والسياسية والاقتصادية، وهنا تكمن أهمية الصحافة المتخصصة والصحافي المتخصص الذي يسبر أغوار الحقل المتعلق بالهجرة.

كما أن التخصص يساهم في تجنب المعالجة الموسمية، التي تقتصر على أزمنة محددة ومناسبات معينة، بل يصبح موضوع الهجرة حاضرا في كل وقت بمختلف زوايا معالجته، فيتطرق الصحفيون لمختلف جوانب معيشة المهاجرين اعتمادا على أجناس صحفية مختلفة ومتنوعة وعدم الاقتصار على الصحافة الجالسة البعيدة عن العمل الميداني.

يؤدي التخصص الإعلامي أيضا إلى ضبط الحقل اللغوي ودلالات المصطلحات المستعملة ومعانيها، فيكون الصحافي المتخصص قادرا على تقديم معطيات دقيقة وموثوقة بلغة سليمة وموضوعية دون مبالغة أو تبخيس أو إهانة.

إن الاعلام المتخصص يؤثر في المجتمعات بشكل فعال، ذلك أنه يكون قادرا على تحديد طبيعة ونوع واحتياجات كل مجتمع على حدا، فالدقة التي يتمتع بها تجعله مدركا لطرق طرح المواضيع وزوايا معالجتها مع مراعاة خصائص الجمهور المستهدف، إضافة إلى تقديمها بأسلوب سهل وبسيط وغير معقد يشمل أبعاد القضية وأسبابها وآثارها على كل المستويات، فيضمن مواكبة قارة ودائمة لتطور الأحداث، ليهيئ بذلك فئته المستهدفة لتقبل أي تغيير في سلوكاتها وأفكارها السلبية وتنمية وعيها وتكوين توجهاتها الايجابية في محاولة لتحسين المواقف ونشر التوعية ودحض الشائعات والوصوم والانطباعات المغلوطة.

ويعتبر المجلس الوطني لحقوق الإنسان" مؤسسة وطنية تعددية مستقلة، تتولى النظر في القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها، وضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين، أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال[16]."

وبناء على هذا التعريف فقد دعا المجلس الصحافيين المغاربة إلى الامتناع عن نشر أي خطاب يحث على عدم التسامح والعنف والحقد وكراهية الأجانب والعنصرية ومعاداة السامية والتمييز إزاء الأجانب واعتماد معالجة صحافية وتحليلات متوازنة لظاهرة الهجرة مع التركيز أيضا على جوانبها الإيجابية ومحاربة الصور النمطية والخطابات السلبية حول الهجرة والمساهمة بشكل فعال في تحسيس الساكنة حول العنصرية وكراهية الأجانب[17].

الخاتمة:

في ختام هدا المقال يمكن القول ان المغرب باعتباره البلد الأقرب للقارة الاوربية يجد فيه المهاجر الافريقي نفسه أمام معادلة صعبة تقوم على تحقيق التوازن بين تسوية وضعية المهاجر وإدماجه داخل المجتمع المغربي في ظل اختلاف اللغة والثقافة والدين.. وبين إملاءات الفاعل السياسي الخارجي.

تأثير الإعلام المعالِج لقضية الهجرة قد يكون له وقع هام وتأثير على مسألة الاندماج هاته من خلال إبراز قصص نجاح المهاجرين واندماجهم داخل المجتمع المضيف ومساهمتهم في إثراء التنوع الثقافي والاجتماعي والتقرب من الموضوع عن طريق الالتقاء بالمهاجرين وسماع حكاياتهم ومسارات هجرتهم والدوافع التي أدت بهم لهذا الوضع، لأن المتلقي يستطيع بذلك قياس حدة التجربة والاحساس بها أكثر.

وسائل الاعلام مطالبة كغيرها من المؤسسات الفاعلة داخل المجتمع، باعتماد استراتيجية إعلامية استباقية في موضوع الهجرة أساسها الاندماج والتقبل والتعايش واحترام حقوق الانسان، عن طريق نشر قيم التسامح واحترام حقوق الانسان والتعريف بثقافة التعدد والانفتاح ومحاربة مظاهر الاقصاء والتهميش والتمييز وخلق برامج ومنابر إعلامية متخصصة فئتها المستهدفة هي المهاجرين، تناقش معيشهم وتطرح مشاكلهم وتبرز قصص نجاحهم بلغة محايدة وموضوعية بعيدة عن كل أشكال العنصرية والوصم والصور النمطية الخاطئة.

الهوامش:

[1] عزيزة عسو، حمزة الهاليل، الأبعاد الاجتماعية والثقافية والهوياتية للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء حالة مدينة تطوان المغرب، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، 2021، ص 60

2 انتوني غدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، توزيع مركز دراسات الوحد العربية، ط 4 بيروت، 2006، ص 331

[3] الحادك قاسم، البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات، مجلة مدارات سياسية، المجلد،1 العدد،4، 2018ص222

[4] الحادك قاسم، البعد الروحي في العلاقات المغربية الإفريقية: السياق والرهانات، مجلة مدارات سياسية، المجلد،1 العدد،4 ،2018 ص222

5 محمد حمجيق، السياسة الجديدة للمغرب في مجال الهجرة واللجوء: الحصيلة والتحديات، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، 2021، ص 171

[6] La source: résidents étrangers au Maroc. Haut-commissariat au plan2014

[7] Dominique shnapper, Qu'est-ce que l'intégration ?, Gallimard 2007, page 14

[8] عبد الحق البكوري، الهجرة وقضايا الاندماج: دراسة سوسيولوجية لإشكالية اندماج المهاجرين بجهة شرق المغرب، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، 2021، ص 423

[9] عبد الرحمان المالكي، مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجية التحضر والهجرة، افريقيا الشرق-المغرب 2016، ص 147.

[10] عبد العالي بوكيد، السياسة المغربية الجديدة حول الهجرة وحقوق المهاجرين، المركز الديمقراطي العربي برلين ألمانيا، 2021، ص 254

[11] المملكة المغربية (2022)، تقرير الدورة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل المقدم للجلسة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان بجنيف. ص 27.

12 أحمد غزواني، الهجرة وقضايا الاندماج: الاتجاهات والنماذج الكبرى للاندماج – مقاربة سوسيولوجية-مركز معارف للدراسات والأبحاث2023,

[13] الطاهر عمار العباني، الإعلام المتخصص, النشأة والتطور والأهمية، الجامعي مجلة علمية محكمة2020، ص199

[14] شكرية السراج، الصحافة المتخصصة في العراق بعد أحداث 2003-4-9- تقويم الصحافيين العراقيين لأدائها، مجلة الباحث الإعلامي،2008ص 133

[15] منى سعيد الحديدي، شريف درويش اللبان،فنون الاتصال والاعلام المتخصص، الدار المصرية اللبنانية 2009 ، ص135

[16] – الفصل 161 من الدستور المغربي لسنة 2011.

[17] الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب من أجل بلورة سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء. ملخص تنفيذي، منشورات المجلس الوطني لحقوق الإنسان يوليوز 2013، ص 8.